

استخدام نموذج sherrord للتنبؤ بالفشل المالي دراسة على عينة

من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

للمدة (2009 – 2013)

م.د. غالب شاكر بجيت

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة واسط

المستخلص

تتسم بيئة الأعمال اليوم بكونها محفوفة بالمخاطر المتنوعة، بسبب التغيرات التي فرضتها العولمة الاقتصادية ولاسيما في مجال سياسات الانفتاح والتحرر المالي، ولغرض تجنب الوقوع بالخطر، ينبغي على المؤسسات المالية ان تعطي لمسألة تقييم الأداء حيزا كبيرا، وان تستخدم احدث الوسائل في التحليل المالي للكشف المبكر عن الإخفاقات.

ويعتبر التنبؤ بفشل المؤسسات المالية في الوقت الحاضر أمرا ضروريا لتجنب المخاطر التي قد تخرجها من سوق الأعمال، إذ ازدادت الجهود للتوصل إلى أساليب كمية تساعد على الكشف عن احتمالات تعرضها لموضوع الفشل المالي، ولهذا فقد شرع العديد من المتخصصين في البحث عن الطرق التي يمكن من خلالها التنبؤ بالفشل المالي قبل وقوعه، لما يمتنع عنه من آثار سلبية على المؤسسات المالية والمتعاملين معها فضلا عن تأثير الاقتصاد نفسه بذلك، لذا انتشرت العديد من الدراسات التي استخدمت النسب المالية بوصفها أدوات لتطبيق النماذج الرياضية المعدة لذلك والتي تكاثرت عبر الزمن.

وقد تم استخدام احد هذه النماذج (Sherrord) على عينة من المصارف التجارية الخاصة والوقوف على مدى نجاحها أو فشلها، ومن ثم استمرارها وبقائها في العمل ومدى تعثرها وما له من آثار سلبية. وقد امتدت حدود البحث إلى خمس سنوات (2009- 2013)، وتم في نهاية التحليل وضع بعض الاستنتاجات والتوصيات التي تؤكد على ضرورة تبني المصارف نماذج التحليل المالي لمعرفة نتائج عملها فيما يخص نشاطها الائتماني.

Abstract

The business environment distinguishes various risky because of the changes that is imposed by economic globalization, especially in the field of opening-up policies and financial liberalization, for avoid falling in a risks, the financial institutions should care in Performance evaluation, and it's should use the modern methods in the financial analysis to find out early failures.

At the present time, the prediction of failure of financial institutions is very necessary to avoid the risks which result of business market, thus efforts getting quantitative methods have increased that's help find out probabilities exposure to the financial failure, wherefore the researchers began looking for the ways which enable them to predict the financial failure before happening, and which result to negative impacts on the financial institutions and the dealers with them, as well as the economics will be affected itself. Therefore many studies have used financial ratios

as tools to apply Mathematical models which are prepared for this reason and increased through time.

The researcher has used samples (Sherrod) to apply them on samples of special commercial banks to know level of success or failure for it, to know it'll be continue and stay in the work, and appears level of failure and what results to negative effects. The study continued about five years (2009-2013), and it's reached to many conclusions and recommendations which they confirm on adoption of the financial analysis samples in the banks to know the results that concerned with credit activity.

المقدمة

مشكلة البحث

اهمية البحث

أهداف البحث

فرضية البحث

منهجية البحث

حدود البحث

المقدمة Introduction

كانت بوادر الاهتمام بموضوع التحليل المالي والتنبؤ بالفشل المالي منذ ثلاثينيات القرن العشرين الماضي، حيث تبني عدد من الباحثين استخدام بعض النسب المالية وبصورة فردية للتنبؤ بفشل الشركات، واتسعت عمليات التحليل والتنبؤ بشكل واضح بعد عقد الستينيات من القرن الماضي وبدأت في الولايات المتحدة الأمريكية بعد حوادث إفلاس عدد من الشركات الأميركية وما سببته من مشاكل للمساهمين والمستثمرين والمراقبين المحاسبين وغيرهم، وقد اتضحت أهمية الموضوع أعلاه بعد انتشار حدوث الأزمة المالية باعتباره الحصيلة النهائية لها، وبعدما شهد الاقتصاد العالمي من حالات الانفتاح والاعتماد المتبادل والترابط والتداخل بين المؤسسات المالية والأسواق المالية في الاقتصاد العالمي وبفعل العولمة المالية التي هي ابرز سماته اليوم.

لقد أصبحت المؤسسة المالية تعمل في ظروف محفوفة بالمخاطر المتنوعة وتزايد فرص احتمالات التعرض للفشل المالي، وبالتالي يتوجب عليها إعطاء أهمية في برامجها وسياساتها لموضوع التنبؤ بهذه الآفة ومن خلال استخدامها الطرق والوسائل التي هي نتاجات للأبحاث المتعددة ولا سيما الأساليب الكمية، ويشكل الفشل المالي احد التحديات التي تواجه العديد من المصارف لاسيما عندما تتعدد مظاهره اقتصاديا وماليا، الأمر الذي يتطلب دراسته مبكرا قبل ان يتعاضم ويترك اثاره على المصارف ويرغمها على خروجها من قطاعها الذي تنتمي له، ولهذا سنحاول في دراستنا استخدام احد النماذج الكمية على عينة من المصارف الخاصة العراقية لثبات مدى نجاحها واستمرارها في نشاطها الاقتصادي او ما هي احتمالات تعرضها للفشل بعد مقارنة النسب المعتمدة مع النسب المعيارية.

مشكلة البحث (Research problem):-

ينطلق البحث من إشكالية مفادها، مامدى اعتماد المؤسسات المالية على استخدام المؤشرات المالية (النماذج الكمية) للتنبؤ بالفشل المالي، وهل يمكن تطبيق نموذج (Sherrod) للتنبؤ بالفشل المالي على المصارف التجارية في العراق.

أهمية البحث (Research importance):-

تكمن أهمية البحث بالنقاط الآتية :-

- (١) التعرف على موضوع الفشل المالي والتنبؤ به لدى العاملين في المؤسسات المالية كالإدارة والمساهمين والمراقبين والمستثمرين وغيرهم.
- (٢) ما هي وسيلة الإنذار المبكر لاحتمالية تعرض المؤسسة المالية للفشل في المستقبل (النماذج الرياضية).

أهداف البحث (Research objective):-

يهدف البحث إلى استخدام احد النماذج الرياضية (Sherrord) ومن خلال تطبيقه على عينة من المصارف الأهلية العراقية لإمكانية التنبؤ بالفشل قبل وقوعه قبل سنة او اكثر ومحاولة إيجاد الوسائل الدفاعية له.

فرضية البحث (Research hypothesis):-

لغرض تحقيق أهداف البحث وأهميته وبعد تطبيق النموذج المعتمد (Sherrord) على عينة البحث المكونة من خمسة مصارف تجارية خاصة، يمكن الكشف والتنبؤ عن احتمالات تعرضها للفشل المالي من عدمه بعد مقارنة النتائج مع النسب المعيارية المعتمدة.

منهجية البحث:-

لقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي، من خلال الاطلاع على الكتب والرسائل الجامعية والبحوث ذات الصلة بالموضوع لتأطير الجانب المفاهيمي للبحث، وقد استخدم ايضا المنهج التحليلي من خلال استخدام احد الأساليب الكمية للكشف عن احتمالات تعرض المؤسسة المالية للفشل قبل وقوعه بسنه او اكثر.

حدود البحث (Research borders):-

لقد تم اختيار بعض المصارف الأهلية والتي تتوفر عنها البيانات بشكل جيد وهي (مصرف الخليج، مصرف الاتحاد، مصرف الشمال، مصرف بغداد، مصرف الائتمان العراقي) كما يغطي البحث المدة الزمنية (2009-2013).

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي لفشل المؤسسة الاقتصادية

أولاً :- مفاهيم ومصطلحات :-

(١) مفهوم الفشل المالي The concept of failure

يعد الفشل المالي في عالم المال اليوم من الأمور الخطيرة التي تواجهها المؤسسات المالية ومنظمات الأعمال، وقد تتعدد أسباب حدوثه، ولكن النتيجة النهائية قد تقود الى اشهار الافلاس والتصفية، وعلى الرغم من ان جميع منظمات الأعمال ترغب في النجاح والاستمرار في نشاطاتها، الا ان عدد منها يواجه مشكلة الفشل في الاداء والذي هو شيء بغيبض ولكنه حقيقة واقعه في الحياة الاقتصادية للتجارة. وهذا ما لمسناه فعلا بعد حصول الازمات المالية عبر الزمن حول اعداد الشركات والمؤسسات المالية التي تعلن افلاسها.

كما ان مصطلح (الفشل) هو الكلمة المرادفة للكلمات في اللغة الانكليزية (Failure, Distress, Bankruptcy) وتعني (الفشل، العسر، الإفلاس) ولكل مصطلح مفهومه الخاص في عالم المال والاقتصاد^(١).

وقد عرف الفشل بأنه حاله تحدث عندما تكون هناك عمليات او اعمال للمؤسسة يتبعها تنازل عن ممتلكات لصالح الدائنين، او حدوث خسارة للدائنين بعد عمليات فاشلة، او عدم القدرة على استرجاع عقار مرهون والحجز على ممتلكات الشركة، الانسحاب وترك الالتزامات على المؤسسة غير مدفوعة^(٢).

وهناك من يعرفه ((هو انعدام قدرة الموارد المالية المتاحة للمنظمة على الايفاء بمتطلبات استثمارية نشاطها))^(٣).

في حين عرف بانه ((عدم قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها المالية التي بذمتها بالكامل، ومن ثم فهي في طريقها إلى الإفلاس قانونياً))^(٤).

ومن التعاريف السابقة يتضح من ان الفشل المالي هو عدم قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها الجارية في وقتها المحدد، بل يعني ان هناك اشارات واضحة للمشاكل المالية التي تعاني منها المؤسسة ويعني ايضا عجز الفوائد التي تجنيها المؤسسة على تغطية كل التكاليف ومن ضمانها كلف التمويل، وعدم استطاعته ادارتها على تحقيق الأرباح لرأس المال المستثمر يتناسب مع المخاطر التي تتعرض لها تلك المؤسسة.

والجدير بالذكر ايضا بان المختصون يميزون بين نوعين للفشل المالي للشركات هما:-^(٥)

أ- الفشل الاقتصادي:- Economic Failure وبموجبه يقاس نجاح او فشل المؤسسة اعتمادا على مقدار العائد المتحقق من استثماري رأس المال، وتعد المؤسسة فاشلة عندما لا تستطيع تحقيق عوائد مقبولة على استثماراتها والذي يتناسب والمخاطر المتوقعة، منها وتكون القيمة الدفترية للمطلوبات اكثر من القيمة الدفترية لأصولها.

(١) مرعي حسن بني خالد، دور التحليل الائتماني في الحد من تعثر القروض المصرفية، دراسة على بعض البنوك الأردنية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد، ٢٣، العدد ٦٤ السنة، ٢٠٠٣، ص ٢٨.

(٢) هلا بسام عبد الله، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات المساهمة، تنمية الرافدين، جامعة الأزهر بغزه، فلسطين، ٢٠٠٤، ص ٢١.

(٣) علي عبد الأمير فليفل، استعمال نموذج Z-score للتنبؤ بإفلاس منظمات الأعمال، رسالة ماجستير غير منشورة شبكة الإعلام العراقية، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، بغداد ٢٠١٤، ص ٤٨.

(4) Yousif H.M. Ashourard majed M. El-Farra, 2002, "Business Faiure in the Gaza strip Bankers, view poirt," Journal of the Islamic university of Gaza , vol.10, No.1.(www.jugaza.edu.ps laral research larticles , volume.10.pdf).

(٥) علاء الدين جبل، تحليل القوائم المالية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية جامعة حلب، سوريا، ٢٠٠٤، ص ١٨٨.

ب- الفشل المالي: Financial Failure ويعني تحقيق أداء سلبي مع تراجع مؤشرات جدوى الاستثمار، مما يترتب عليه عدم قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها. أو عدم مقدرة المؤسسة على دفع التزاماتها المستحقة عليها ضمن مواعيدها المقررة، بمعنى أنها لا تستطيع الوفاء بديونها اتجاه الدائنين ويأخذ هذا النوع مظهرين هما:-

- العسر المالي الفني : Technical Insolvency

وهو يعني عدم القدرة على سداد الالتزامات المالية والتي استحققت فعلاً، أو سوف تستحق في الأجل القصير، ويأخذ العسر المالي الفني ويأخذ شكلين^(٢):

الأول: عدم كفاية السيولة بمعنى عدم قدرة المؤسسة على سداد الديون والفوائد المستحقة الدفع، وهو ما قد يحدث حتى لو كانت الأصول تزيد على قيمة الخصوم.

الثاني: هو حالة الإعسار المالي والذي يقصد به زيادة الالتزامات المستحقة للغير (الخصوم) عن قيمة أصول المشروع، وهذا الأمر يحدث بغض النظر عن مستوى السيولة.

- العسر المالي الحقيقي : Real Insolvency

وهنا تصبح المشاكل ذات صعوبة حادة وخاصة الحصول على السيولة، وتلجأ هنا المؤسسة الى تحجيم كبير في عملية هيكلية الشركة، وهو اشد خطورة من العسر المالي الفني وتصبح عنده القيمة السوقية للموجودات لا تغطي الالتزامات، ويصبح المركز المالي للمؤسسة مثقل بالديون ودممها المدينة، وقد يطالب الدائنون بتصفية الشركة لاسترداد حقوقهم.

(٢) مفهوم الإفلاس Bankruptcy

ويعني قانونياً حالة الإفلاس القضائي الذي يصيب المؤسسة نتيجة توقفها في سداد ديونها عند مواعيد استحقاقها، حيث يتم إشهار إفلاسها وبحكم صادر من المحكمة المتخصصة لغرض تصفيتها وبيعها تمهيداً لسداد ديونها إلى أصحابها.

(٣) مفهوم التعثر المالي Financial Distress

يشير المفهوم الى وجود اختلال مالي يواجه المؤسسة بسبب قصور مواردها وامكانياتها من الوفاء بالتزاماتها في الاجل القصير، وهذا التعثر او الاختلال بسبب عدم التوازن بين الموارد وبين الالتزامات المستحقة السداد في الاجل القصير^(١).

وهناك من يميز بين مفهومي التعثر المالي والفشل المالي على اعتبار ان التعثر المالي مرحلة سابقة لمرحلة الفشل المالي وقد لا يؤدي التعثر للوصول لمرحلة الفشل المالي.

ويستندون في التفرقة على ان التعثر المالي هو توقف عن سداد الالتزامات في مواعيدها اضافة الى وجود نقص في الفوائد، في حين يشير الفشل الى التوقف الكلي عن سداد الالتزامات وتوقف نشاط المؤسسة. كما ان التفرقة بين المصطلحين يمكن ان تتضح من خلال استخدام معيار المرونة المالية وعليه يكون:-

التعثر المالي	الفشل المالي
أ- النقص في العوائد المتحققة (مشكلة تحقيق خسائر متلاحقة)	أ- التوقف كلياً عن سداد الالتزامات
ب- التوقف عن سداد الالتزامات في مواعيدها	ب- توقف نشاط المؤسسة والوصول إلى حالة الإفلاس
ج- مرحلة سابقة للفشل	ج- مرحلة لاحقة للتعثر المالي

(٤) الإعسار المالي (التدهور المالي): Financial Insolvency

(٢) خير الدين قريشي، دور المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي (SCP) بالتنبؤ بخطر الإفلاس

المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة رفلة، ٢٠١٣، ص ٣٠.

(٦) غريب احمد محمد، مدخل محاسبي للقياس والتنبؤ بتعثر الشركات، دراسة في شركات قطاع الاعمال، مصر العربية، مجلة البحوث التجارية، العدد الثالث والعشرين، ٢٠٠١ ص ٧٧.

يعني الانخفاض في القوة الإرادية للمؤسسة الذي يحدث في نقطة ما، واحتمال غير ضئيل ان المؤسسة ستصبح غير قادرة على دفع نفقاتها واعباء ديونها، وهنا توصف المؤسسة بأنها في حالة اعسار مالي، وتصبح المؤسسة غير قادرة على الحصول التمويل من خلال قنواته المعروفة لمقابلة التزاماتها عند مواعيدها.

٥- الفشل الاقتصادي (Economic failure):-

ذلك النوع من الفشل الذي يحدث عندما يكون العائد المتحقق من الأموال المستثمرة اقل من متوسط تكلفة الأموال المقترضة، اي إذا كان العائد المتحقق على المتاجرة بالملكية في المؤسسة (سالباً)، ولا يتزین على الفشل الاقتصادي انهيار الإفلاس لأنه يحدث بعض النظر عن قدرتها على السداد لالتزاماتها، بمعنى يمكن ان تكون المؤسسة المفلسة فاشلة اقتصادياً ومع ذلك لا تتوقف عن دفع الالتزامات حين موعد اجلها ومن ثم لا تشهر افلاسها.^(٧)

٦- الرفع المالي:-

ويعني مدى استخدام أموال الغير (القروض والديون) بتكاليف ثابتة التي يتوجب على المؤسسة المالية دفعها، بمعنى ان الرفع المالي مرتبط بهيكل تمويل المؤسسة المالية او غيرها، وكلما زاد اعتماد المؤسسة على المصادر الخارجية للتمويل تزداد درجة الرفع المالي^(٨).

المديونية

الرافعة المالية =

اجمالي الموجودات

ثانياً:- مظاهر الفشل المالي :-

يمكن ان تظهر مجموعة من الدلائل التي تشير الى اتجاه المؤسسة نحو الفشل ومنها:-
❖ الاعتماد المتزايد على الاقتراض ولا سيما الاقتراض قصير الاجل، والعمل على زيادة الرفع المالي.

❖ عدم تحديث الأنشطة الادارية والفنية وبما يتلاءم مع مستجدات الثورة العلمية ونتائجها المتنوعة التي يمكن ان تنعكس على تخفيض التكاليف، والإبقاء على الوسائل التقليدية عالية الكلفة.

❖ اخفاق المؤسسة في اكتشاف أنشطة مربحة جديدة في السوق.

❖ ضعف في العملية الرقابية ولا سيما على راس المال العامل الامر الذي يؤدي الى زيادة مستمرة في بنود المدينين مقارنة بحجم المبيعات

❖ التأخير في اعداد كشف الحسابات الختامية

❖ انخفاض في المبيعات وتزايد المنافسة مع السلع المستوردة او المنتجة محلياً .

❖ تخلف في القيادة الادارية والمالية لإدارة المؤسسة وعدم ملائمة هيكلها التنظيمي

❖ زيادة الانفاق الذي لا يتناسب مع الإيرادات المتحققة وعدم استطاعتها على ترشيد الإنفاق.

❖ التأخير في دفع المستحقات.

ثالثاً:- اسباب الفشل المالي:-

ركزت اغلب الدراسات المتعلقة بأسباب حدوث الفشل المالي وصنفتها إلى مجموعتين من العوامل ندرج منها:-^(٩)

(٧) محمد محمود المكاوي، التعثر المصرفي الاسلامي، الاسباب الاثار، بدائل المواجهة، مكتبة العصر للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠١٠، ص ٢٩.

(٨) رشاد العطار، الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البركة، عمان ٢٠٠١، ص ٢٢.

(٩) انظر في ذلك

- Avot Ivars, why project managment Fail? , California management review, vol xxi, No 1 , 1969 , p76

- فايز عبيدات محمد، اسباب تعثر المشروعات الصناعية في الأردن، مجلة دراسات العلوم الانسانية، المجلد ٢٠، العدد الثالث، ١٩٩٣، ص ١٠٦،

- ١- العوامل الداخلية:- وهي العوامل الناجمة عن سياسات المؤسسة الاقتصادية المتنوعة ومنها:-
 - ❖ سوء الادارة وعدم فاعلية السياسات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية مثل سياسات الانتاج والتسعر والبيع وتدبير المال، والتي قد تتجم بسبب الاختيار الخاطئ للمدير الاداري والذي يتخذ القرارات بناء على معلوماته المتواضعة، اضافة الى غياب العناصر الادارية والفنية المتخصصة، وقد تكون هناك صراعات بين مجلس الادارة العليا.
 - ❖ عدم التناسب بين راس المال والقروض وهذا يعني وجود خلل في الهيكل التمويلي للمؤسسة، يؤدي في النهاية الى تراكم الديون التي تؤثر على نتائج اعمال المؤسسة، علاوة على الهدر في الانفاق الذي لا يتناسب مع الايرادات.
 - ❖ وجود اخطاء في دراسة الجدوى الاقتصادية للمؤسسة منذ البداية، او استخدام المؤسسة الوسائل التكنولوجية غير مناسبة وجودتها منخفضة، او قد لا تتلاءم الوحدات الانتاجية مع المهارات الموجودة في المؤسسة وبالتالي انتاج وحدات سلبية ذات جودة منخفضة.
 - ❖ عدم السيطرة على المخزون
 - ❖ ارتفاع كلف التمويل
 - ❖ عدم العمل بنظام الجودة الشاملة وكل ذلك يرفع الكلفة ويخفض الارباح
 - ❖ عدم تبني المؤسسة المفهوم التسويقي الحديث والذي يعتبر احد ركائز استراتيجية التطوير لدعم كفاءة الاداء للمصرف، حيث لم تعد المصارف بحاجة الى موظفين تقليديين بل الى بائعين محترفين بالخدمة المصرفية يساهمون في اكتشاف المنافذ التسويقية الجيدة والعمل الجيد وتستخدم أدوات التكنولوجيا الحديثة للتسويق.
 - ❖ هدر الوقت وضعف المراقبة
 - ٢- العوامل الخارجية : وهي العوامل الخارجة عن ارادة المؤسسة المالية والمتعلقة بالبيئة السياسية والاقتصادية للمحيط الذي تعمل فيه محليا ودوليا من هذه العوامل:-
 - ❖ تقلبات اسعار الصرف وتعددتها اضافة الى تقلبات الفائدة والتي يزيد من مديونية المؤسسة ويؤدي إلى اختلال في الهيكل التمويلي.
 - ❖ اتجاهات التضخم على مستوى الاقتصاد العالمي والمحلي والتي رفعت اسعار المواد الاولية والمستلزمات الانتاجية وكلها عوامل تزيد التكاليف وتخفيض الربحية وتزيد من احتمالية الخسارة.
 - ❖ العولمة الاقتصادية باعتبارها النظام الاقتصادي العالمي والتي تنتج عنه اندماجات مالية لتكوين مؤسسات عملاقة سيطرت على السوق ولا سيما أسواق البلدان النامية، وكل ذلك أدى إلى الإفلاس وخروج بعض المؤسسات من العمل خارج السوق.
 - ❖ مشكلات التعامل مع الإدارات الحكومية كالمشاكل مع اجهزة الضرائب والكمارك قد تؤدي الى تأخير زمني في تنفيذ السياسات
 - ❖ عدم الاستقرار السياسي والامني والصراعات بين الكتل السياسية
 - ❖ التطورات المتلاحقة لنتائج الثورة العلمية والتكنولوجية التي ادت الى ظهور تقدم حافل في الصناعة وتأثر الانتاج لها، فلم تستطع بعض الادارات التكيف مع ذلك والتعامل مع تلك التغيرات مما افقدها الكثير من حصصها في السوق .
- رابعاً:- مراحل الفشل المالي:-
- المؤسسة التي في طريقها الى الفشل تمر بفترات او مراحل تتمثل بالاتي:-

-
- دريد كامل ال شبيب، الإدارة المالية لشركات المتقدمة، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠١٠، ص ٢٤٥
 - صلاح عبد الرحمن الطالب، تكيف ادوات التحليل المالي لقياس مستوى إنجاح منشآت الأعمال، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، سنة، ٢٠٠٠، ص ٤٥-٤٦.

١- فترة النشوء (الفترة ما قبل الفشل) ان المؤسسة مهما كان نشاطها لا تصبح فاشلة بشكل مفاجئ او بصورة غير متوقعة وانما تظهر الكثير من المؤشرات غير الصحية والتي قد تعالج اذا احسنت الادارة في ذلك ومن تلك المؤشرات: (١٠)

❖ التغير او الانخفاض على طلب منتجات المؤسسة.

❖ تقادم طرق الإنتاج.

❖ احتدام المنافسة وضعفها لدى المؤسسة مع الآخرين.

❖ انخفاض التسهيلات المصرفية الكافية.

❖ انخفاض معدل دوران الاصول أو رأس المال العامل.

❖ تزايد التكاليف غير المباشرة.

❖ وجود مطالبات مالية ولكنها لا تأخذ الثقة النهائية.

وغالبا ما يرافق هذه المرحلة خسارة اقتصادية حيث يكون عائد الاصول اقل من النسب الاعتيادية، وفي حالة اكتشاف ذلك من القائمين على الادارة والرقابة فلا بد من اعادة التخطيط ومواجهة الموقف بشكل فاعل.

٢- فترة عجز النقدية:- في هذه المرحلة تعاني المؤسسة من عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الجارية، وحاجتها الى السيولة النقدية على الرغم من ان موجوداتها اعلى من التزاماتها، لكن المعضلة هنا في ان موجوداتها ليست سائلة بالدرجة الكافية لتحويلها الى نقدية لتسديد المستحقات، والجدير بالذكر انه من الممكن في هذه المرحلة ان لا تحدث خسائر اقتصادية وربما تستمر الحالة ليوم واحد فقط او لعدة شهور، ولمعالجة الموقف هذا يمكن للمؤسسة الاقتراض الكافي لسد الالتزامات ولا سيما الأنية منها. (١١)

٣- فترة الاعسار المالي (التدهور المالي):- وفي هذه المرحلة تكون المؤسسة غير قادرة من الحصول على التمويل من مصادره المتنوعة لمقابلة الالتزامات، وهنا ايضا قد تلجا المؤسسة الى اتباع اساليب مالية جديدة مثل بيع سندات عند معدل عائد اعلى نسبيا عن معدل الفائدة الذي يمكن ان يقبله حامل السند لاستثمار امواله لدى مؤسسات اخرى مماثلة لهذه المؤسسة في عملها وقد يكون هناك احتمال ضئيل لاستمرار المؤسسة ونموها اذا لم تحصل على التمويل اللازم. (١٢)

٤- فترة الاعسار الكلي:- وتمثل نقطة حرجية في حياة المؤسسة وعندما لا يمكن للمؤسسة تجنب الاعتراف بالفشل، وتنتهي كل محاولات الادارة للحصول على تمويل اضافي، وعند هذه المرحلة تتجاوز التزامات المؤسسة قيمة اصولها، وهنا يصبح الفشل الكلي والافلاس محققا بالخطوات القانونية.

٥- مرحلة الاعلان :- تحدث عندما تؤخذ الاجراءات القانونية لحماية حقوق المقرضين، يجري الاعلان في افلاسها وتصفياتها وتكون المؤسسة وصلت الى مرحلة الفشل.

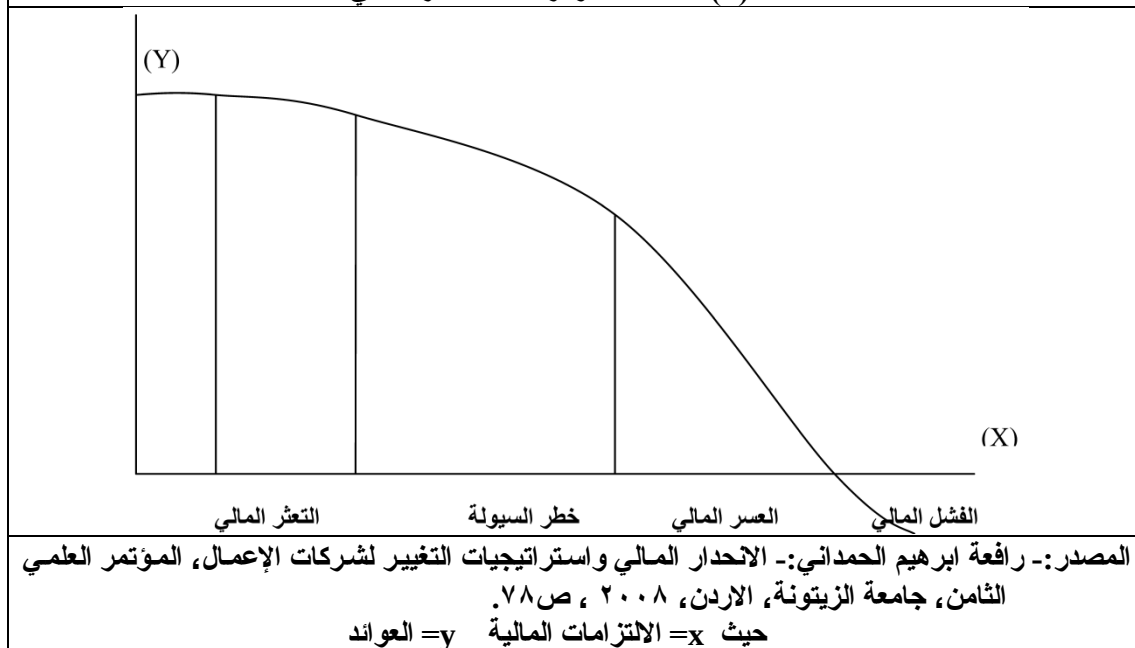
ومن خلال ماسبق يتضح بان مراحل الانحدار المالي نحو منطقة الفشل المالي التي تمر بها المؤسسة المالية هي أربعة مراحل أساسية وعلى الرغم من هناك تشابه في المصطلحات لمرحل الانحدار مثل التعثر المالي، والاعسار المالي، والفشل المالي، والخطر المالي، الا انه في حقيقة الامر ان تلك المفاهيم قد تتشابه من حيث الشكل، إما من حيث المضمون فهي تختلف بكثير من الامور حتى يصعب فصل مرحلة عن أخرى، والشكل التالي يبين مراحل انحدار المؤسسة ماليا.

(١٠) نبيل عبد السلام، الفشل المالي للمشروع- التنبؤ والعلاج - منهج تحليل، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، ٢٠٠٣ ص ١٦-١٧.

(١١) عيسى الجهماني، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر المصارف، دراسة على القطاع المصرفي، في الأردن، مجلة الإدارة العامة، ٢٠٠٠ ص ٧٣.

(12) Coldan, Tawaws theory of Financial distress, The jurnal of Financial, may, 1978, p347

شكل (١) مصطلحات ومراحل الانحدار المالي



المبحث الثاني

التنبؤ بالفشل المالي وسيل علاجه

أولاً:- مفهوم التنبؤ بالفشل المالي :-
ان المدلول اللغوي في العربية لكلمة (التنبؤ) انها مشتقة من اصل الفعل (نبأ) ويقول اخرون ان المراد بالنبأ هو الخبر، كما وردت الكلمة في القرآن الكريم.
اما اصطلاحاً فتشير الى جميع الفعاليات التي تتناول جمع المعلومات والبيانات حول ظاهرة ما والتي توضح كل المتغيرات والظروف المحتملة في المستقبل والتي تؤثر على مجمل الفعاليات التي تؤديها المؤسسة.^(١٣) وفي مكان اخر عرف التنبؤ بأنه استخدام المنهج العلمي لاستقراء الاحداث المستقبلية ومحاولة السيطرة على حالة التغير في عوامل البيئة او التكيف معها لتحقيق اهداف مقصودة لتجنب المؤسسة التعرض لحالات التعثر والفشل قبل عدد كاف من السنوات.^(١٤)
علما ان التنبؤ لمسيرة المؤسسة المستقبلية يهم الكثير من العاملين فيها والمتعاملين معها المستثمرون والدائنون والحكومة والإدارة وغيرهم، فالمستثمر يحتاج لموضوع التنبؤ بفشل المؤسسة من اجل اتخاذ قراراته الاستثمارية والمفاضلة بين البدائل وتجنب الاستثمار الخطر جداً، كما ان الحكومة تعير اهتماماً لموضوع التنبؤ باعتبارها الجهة الرقابية وحرصاً منها على سلامة اداء مؤسساتها وهكذا لبقية الجهات.
ولغرض التنبؤ بالفشل ثم استخدام التحليل المالي الذي يعتمد بشكل اساس على حكمة ومهنية المحلل المالي، والذي يواجه صعوبات كثيرة بسبب ان اعتماده للحكم النهائي على المؤسسة على النسب المالية التي قد تبين لنا مؤشرات متقاربة، حيث قد يكون تفسير نسبة مالية معينة متقاربا مع نسبة اخرى، مثلاً ارتفاع نسب الربحية وانخفاض نسب السيولة، وبالتالي فالتحليل المالي يصبح عاجزاً من اعطاء الصورة الحقيقية لنشاط المؤسسة المالية، ان تعدد النسب المالية وكثرتها فضلاً عن تضاربها مع بعضها البعض، دفع الباحثين الى تطوير نماذج اخرى هي النماذج الكمية

(١٣) فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، ط ١، رام الله، فلسطين، ٢٠٠٨، ص ٧٦-٧٧.

(١٤) زهراء صالح الخياط، استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بفشل المصارف، مجلة تنمية الرافدين، العدد ١٢٥، المجلد ٣٦، ٢٠١٤، ص ١٤.

والتي تستخدم النسب والمؤشرات المالية لمعرفة النتائج ومقارنتها مع نسب معيارية معتمدة لإصدار الحكم النهائي على مستقبل المؤسسة المالية.
ثانياً:- النماذج الرياضية للتنبؤ بالفشل المالي:-

على الرغم من وجود اتجاه قديم في تكوين نماذج التنبؤ بفشل المؤسسة المالية والتي اعتمدت على نسبة مالية واحدة أو اثنتين أو ثلاثة.

ومع ذلك فهناك اتجاه حديثاً اعتمد على تكوين نماذج للتنبؤ بالفشل المالي تعتمد على النسب المالية ومن خلال استخدام النماذج الاحصائية SPSS وغيرها ندرج قسم منها:-

(١) نموذج ألتمان (Altman 1968)^(١٥)

حاول ان يتجاوز في نمودجه الطريقة التقليدية للتحليل المالي، حيث استخدم اسلوب احصائي لبناء النموذج اكثر تعقيدا من الاسلوب القديم سمي اسلوب التحليل التمييزي الذي تمكن من خلاله استنتاج علاقة خطية بين مجموعة من المتغيرات التي تعد الافضل للتمييز بين المؤسسات الفاشلة وغير الفاشلة، وتم تطبيقه على عينة من المؤسسات (٦٦) شركة واختير ٢٢ نسبة مالية استخرجت من القوائم المالية للشركات للسنة الاولى قبل الإفلاس، وتوصل إلى الاخذ بـ (٥) نسب عدها الأفضل تأثيراً ويؤخذ نمودجه الصيغة الآتية:

$$Z=1.2X_1+1.4X_2+3.3X_3+0.6X_4+1X_5$$

حيث ان X_1 = صافي راس المال العامل / اجمالي الموجودات

X_2 = الارباح المحتجزة والاحتياطات / اجمالي الموجودات

X_3 = الارباح قبل الفوائد والضرائب / اجمالي الموجودات

X_4 = القيمة السوقية لحقوق المساهمين / اجمالي المطلوبات

X_5 = المبيعات / اجمالي الموجودات

وحيث ان المعاملات في الدالة هي أوزان المتغيرات والتي تعبر عن الهمية النسبية لكل متغير Z = نقطة القطع (٢.٩٩) والتي تصنف على اساسها المؤسسات الى ثلاثة اصناف هي:

أ- الشركات الناجحة اذا كانت فيه Z تساوي او اكبر من ٢.٩٩

ب- الشركات الفاشلة اذا كانت فيه Z تقل عن ١.٨٨

ج- الشركات التي يصعب تحديد وضعها وتحتاج الى دراسة تفصيلية عندما تكون Z اكبر من ١.٨٨ واقل من ٢.٩٩

والجدير بالذكر ايضا انه اكد في نمودجه على (X_3) والتي تمثل نسب الربحية وهي فاصلة بين مجموعة المؤسسات الفاشلة وغير الفاشلة

كما تعرض النموذج إلى انتقادات اهمها تركيزه على اهمية نسبيه عالية لنسبة المبيعات الى اجمالي الاصول، كما انه طبق على مؤسسات عامة صناعية او ليست خاصة، ولهذا نجده طور نمودجه ليشمل المؤسسات غير الصناعية ليكون بصيغة اخرى هي:-

$$Z=6.5X_1+3.26X_2+1.05X_3+6.72X_4$$

حيث ان

X_1 = صافي راس المال العامل / إجمالي الأصول

X_2 = الارباح المتراكمة / اجمالي الاصول

X_3 = الارباح قبل الفوائد الضريبة / اجمالي الاصول

X_4 = القيمة الدفترية للمدين / اجمالي الخصوم

وعندما تكون $Z < ٢.٩$ المؤسسة لا تقبل

وعندما تكون $Z > ١.٢٣$ المؤسسة فاشلة

وعندما تكون Z ما بين (١.٢٣ - ٢.٩) وهي المنطقة الرمادية فالنموذج لا يستطيع الحكم بدقة.

(15) Edward 1.Altam , 2000 " Predicting Financial Distyess of companies; Revisiting the 2- score and zota model "Newyork university www-Altam Pdf

٢- نموذج (Kida 1981)

لقد بني نمودجه على خمس نسب مالية شملت جوانب الاداء التشغيلي للمؤسسات ويأخذ الصيغة الآتية^(١٤)

$$Z = 1.024X_1 + 0.42X_2 - 0.461X_3 - 0.463X_4 + 0.271X_5$$

X_1 = صافي الربح بعد الفائدة والضريبة / اجمالي الموجودات

X_2 = جملة حقوق الملكية / مجموع المطلوبات

X_3 = الموجودات السائلة / المطلوبات المتداولة

X_4 = المبيعات / الموجودات

X_5 = النقدية / حق الملكية

وتعد احتمالات لفشل مرتفعة عندما تكون فيه (Z) سالبة، وقد اثبت هذا النموذج قدرة تنبؤاته بحوادث الفشل قدرها ٩٠% قبل سنه من حدوث واقعة الفشل (١)

٣- نموذج فيلمر (Fulmer 1984)

وضع نمودجه للتنبؤ بفشل المؤسسات واستخدم عينة مكونة من ٦٠ مؤسسة، ٣٠ منها ناجحة والآخرى فاشلة، واستخدم ٤٠ نسبة مالية انتقى منها (٩) نسب الاكثر تأثيرا واستخدم التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات ونمودجه يؤخذ الصيغة الآتية

$$H = 5.528V_1 + 0.212V_2 + 0.073V_3 + 1.270V_4 - 0.120V_5 + 2.3635V_6 + 0.575V_7 + 1.083V_8 + 0.894V_9 - 6.075$$

حيث ان

V_1 = الأرباح المحتجزة / مجموع الأصول

V_2 = المبيعات / مجموع الاصول

V_3 = الربح قبل الضريبة / مجموع الاصول

V_4 = التدفق النقدي / مجموع الديون

V_5 = مجموع الديون / مجموع الاصول

V_6 = الخصوم المتداولة / مجموع الاصول

V_7 = الاصول الملموسة / مجموع الاصول

V_8 = راس المال العامل / اجمالي الاصول

V_9 = لو غارتم الربح قبل الفائدة والضريبة / الفائدة

واذا كان $H < 0$ تكون المؤسسة فاشلة

وهناك العديد من النماذج الرياضية الكمية التي تستخدم للكشف عن احتمالات تعرض المؤسسة الاقتصادية للفشل منها:-

نمودج ١٩٧٢ Deakin

نمودج ١٩٧٩ Argenti

نمودج ١٩٨٧ Sherrod

نمودج ١٩٩٣ Cammpell

ومن خلال الاطلاع على هذه النماذج وجد الباحث ان اغلبها تشترك في عدد من النسب المالية مع وجود اختلافات في الأوزان النسبية المعطاة لكل نسبة وان اغلبها بينت قدرة عالية على التنبؤ وتعتمد على البيانات المالية من قوائم الشركات.

ثالثاً: الوقاية وعلاج الفشل المالي^(١٥)

^(١٤) محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في تحليل المالي الاساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، مطبعة الطليعة عمان، ٢٠٠٣، ص ٣٦٩.

^(١٥) جمال شحات، طرق ووسائل علاج الفشل المالي للشركات/ متاح على الموقع <http://98se.blogspot.com>

توجد في عالم اليوم العديد من الطرق التي يمكن ان تتبعها المؤسسات لعلاج الموضوع في الفشل المالي ندرج منها الآتي:-

١- اعادة التنظيم او الهيكلة :- اي لابد للمؤسسة من اتباع استراتيجيات جديدة تساعد على معالجة اماكن ومواقع الخلل التي ستوصل المؤسسة الى الفشل المالي واعادة التنظيم لا تشمل فقط اعادة الهيكلة المالية بل يجب ان تشمل الإدارة والأقسام الأخرى حتى تتظافر جميع الجهود لتحقيق نتائج فعالة للتغلب على نقاط الضعف، وتتضمن اعادة الهيكلة الجوانب الآتية:-

أ- اعادة تقييم الأصول:- حيث يتم على ضوء قيمتها السوقية وليس الدفترية وان ذلك سيحسن من مؤشر نسبة المديونية بالنسبة لحقوق الملكية، وهذا يتيح المجال للمؤسسة على الاقتراض.

ب- اعادة هيكلة الديون:- ومن خلال الدخول بمفاوضات مع الدائنين وتحويل الديون القصيرة الاجل إلى طويلة الاجل وذلك سيعطي للمؤسسة فترة اطول لاستثمار الديون فضلا عن إيقاف سداد اقساط الدين لفترة والحصول على فترة سماح جيدة وهذا سيوقف جزء من التدفقات النقدية الخارجة لحين تحسن ظروف المؤسسة.

ج- مبادلة الديون بالملكية:- من خلال تحويل جزء من الديون الى مساهمات في راس مال المؤسسة عن طريق اصدار اسهم بما يعادل الديون او جزء منها.

د- زيادة التدفقات الداخلة:- ويتم ذلك من خلال التخلص من المخزون ان وجد وبيعه بالميزاد او بالمبادلة مع مواد تحتاجها المؤسسة، كذلك بيع الأصول القديمة والتالفة وغيرها التي لا تحتاجها المؤسسة فضلا عن بذل الجهود لزيادة المبيعات.

هـ- خفض التدفقات الخارجة:- ويتم ذلك من خلال ترشيد اوجه الانفاق، والاتفاق مع الموردين لتجهيز المؤسسة بالأقساط، ومحاولة البحث عن مواد بديله اقل كلفة من المواد الأولية فضلا عن الدخول مع الدائنين بمفاوضات لتأجيل الدين.

٢- اعادة الهيكلة الادارية :- وهي جزء مهم ومكمل للهيكلية المالية مثل إعادة النظر بسياسات الإنتاج لغرض رفع جودته وخفض تكاليفه، والمهم البحث عن سياسات تسويقية حديثة واكتشاف منافذ جديدة، فضلا عن لابد من زيادة فاعلية العنصر البشري وخفض تكاليفه ولو لفترة زمنية معينة

٣- الاندماج:- لقد اصبحت المنافسة العالمية ولا سيما بين المؤسسات المصرفية واقعا لا يمكن تجاهله في ظل العولمة، ومن اجل زيادة القدرة التنافسية اتجهت المؤسسات المالية الى الاندماج وتكوين كيانات عملاقة وقوية للتغلب على المصاعب، والواقع ان عمليات الاندماج قد جاءت بدوافع واهداف علاجية لمواجهة بعض حالات الفشل المالي وشده المنافسة وخفض الضرائب، في حين مثلت جوانب اخرى تطويرية لها للاستفادة من اقتصاديات الحجم وتطبيق نظام الانتاج الكبير وتنويع المنتجات والسيطرة على حصة اكبر من السوق وتقديم حزمه متكاملة ومتنوعة من الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية والاستثمارية وبطرق حديثة ذات تكنولوجيا عالية وتكاليف منخفضة^(١٨)

٤- التصفية:- وعندما يكون الفشل عديم الحلول وقيمة المؤسسة عند التصفية لها اعلى من قيمة استمراريتها في العمل، وهنا لا بد من التصفية، وتتخذ الاجراءات القانونية لذلك لسداد التزامات المؤسسة، وعند وقوع التصفية لابد من ان يكون هناك اوليات مثل سداد تكاليف اجراءات التصفية والضرائب للدولة ثم الديون المضمونة وبعدها غير المضمونة ويأتي اخيرا حقوق حاملي الاسهم الممتازة ثم العادية.

٥- البيع:- قد لا يجد المساهمين طريقا سواء انهاء الملكية للمؤسسة من خلال بيعها وهي فاشلة الى اخرين لهم امكانية في تقويم المؤسسة واصلاحها علما ان البيع يتم بوسائل متعددة سواء

(١٨) د. وصاف سعدي، الصناعة المصرفية والتحويلات العالمية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، واقع وتحديات، ٢٠٠٩ ص ٣٠٤.

عن طريق المزاو أو عن طريق تقديم العروض أو طرحها للاكتتاب العام وبيع الاسهم في البورصة.

المبحث الثالث

الاطار العملي

على الرغم من اختلاف النماذج الرياضية الخاصة بالتنبؤ بالفشل المالي من حيث شكلها ومضمونها، إلا أنه من حيث الشكل تشترك كلها بقاسم مشترك هو اعتمادها على البيانات المالية المنشورة في الميزانية العمومية وكشف الارباح والخسائر لاستخدامها بإيجاد النسب المالية للمتغيرات الخاصة بكل نموذج والتي تستخدم لتقييم جوانب نشاط المؤسسة الاقتصادية (السيولة - الربحية - الرفع المالي - التوظيف ... الخ)، لكنها اختلفت فقط من حيث الوزن النسبي الذي اعطته لكل متغير في النموذج وحسب ظروف ونوع كل مؤسسة، وعلى هذا فإن البحث يركز على التنبؤ بالفشل المالي للمصارف التجارية لكي يبين حالاتها، وهل هي ناجحة ام في مراحل الانحدار المالي وتم استخدام نموذج Sherrord لعينة من المصارف الخاصة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. ويؤدي تطبيق هذا النموذج تحقيق هدفين اساسيين هما:-

أ- تقييم مخاطر الائتمان

ب- التنبؤ بالفشل المالي

وهو يستخدم من قبل البنوك لتقييم مخاطرها الائتمانية عند منحها للقروض للمشاريع الاقتصادية، حيث تقسم القروض الى خمسة اصناف وبحسب درجة المخاطرة وما يعرضها جدول (١) :-

جدول (١)

المخاطر الائتمانية للقروض الممنوحة وبحسب درجة المخاطر

ت	الفئة للقرض	قيمة درجة الفشل المالي Z	درجة المخاطرة
١	الصنف الأول (ممتازة عديمة المخاطرة)	$Z > 25$	المؤسسة غير معرضة للفشل
٢	الصنف الثاني (قليلة المخاطرة)	$25 > Z > 20$	احتمال قليل للتعرض بالفشل
٣	الصنف الثالث (متوسطة المخاطرة)	$20 > Z > 5$	يصعب التنبؤ بالفشل
٤	الصنف الرابع (عالية المخاطرة)	$5 > Z > 0$	المؤسسة معرضة للفشل
٥	الصنف الخامس (عالية المخاطرة جدا)	$0 > Z > -5$	المؤسسة معرضة بشكل كبير للفشل

محمد مطر، التحليل المالي الأساليب والادوات ولاستحداثات العلمية، ط١، الشركة الجديدة للطباعة والتجليد، عمان، ١٩٩٧، ص ١٧٤.

اما الهدف الآخر للنموذج فيستخدم للتأكد من مبدأ استمرارية المؤسسة في الحياة الاقتصادية والتعرف على مدى قدرة المؤسسة على مزاولة نشاطها في المستقبل ويأخذ النموذج الصيغة الرياضية الاتية :

$$Z = 17X_1 + 9X_2 + 3.5X_3 + 20X_4 + 1.2X_5 + 0.1X_6$$

حيث ان Z = مؤشر للفشل المالي

اما X فهي تمثل النسب المالية للنموذج وعلى ما يعرضها الجدولة (٢)

جدول (٢)

النسب المالية لنموذج Sherrord واوزانها النسبية

ت	المتغير	النسبة	نوع النسبة	اهميتها النسبية
١	X_1	صافي راس المال العامل / اجمالي الموجودات	مؤشر سيولة	١٧
٢	X_2	الموجودات السائلة/ اجمالي الموجودات	مؤشر سيولة	٩

٣	X ₃	اجمالي حقوق المساهمين/ اجمالي الموجودات	الرفع المالي	٣.٥
٤	X ₄	جانب الربح قبل الضريبة/ اجمالي الموجودات	مؤشر ربحية	٢٠
٥	X ₅	اجمالي الموجودات/ اجمالي المطلوبات	مؤشر الرفع المالي	١.٢
٦	X ₆	اجمالي حقوق المساهمين/ اجمالي الموجودات الثابتة	مؤشر الرفع المالي	٠.١

المصدر :- إعداد الباحث اعتماداً على محمد مطر، التحليل المالي الأساليب والادوات ولاستحداثا العلمية، ط١، الشركة الجديدة للطباعة والتجليد، عمان، ١٩٩٧، ص ١٧٤.

ومن النموذج نلاحظ الاتي:-

(١) ان النسبة الاكبر من حيث الاهمية النسبية والتي تختبر قدرة العميل على السداد وهي نسب السيولة، ويعود سبب ذلك هو استخدام النموذج لهدفين رئيسيين هما لمعرفة قدرة المؤسسة على الاستمرار في فعاليتها الاقتصادية اولا ومن ثم الوفاء بالتزاماتها في مواعيدها المحددة ثانياً.

(٢) ان قيمة (Z) تشير باتجاه معاكس لاتجاه المخاطرة فكلما كانت مرتفعة كانت مخاطر الفشل قليلة او عديمة المخاطرة، وبالعكس اذا كانت قيمة (Z) منخفضة تكون مخاطر الوقوع بالفشل المالي عالية.

(٣) ان هذا النموذج يستخدم أغراض التحليل في المصارف التجارية من جانبين، اولهما يمكن استخدامه في تقييم المركز الائتماني للشركات التي تتقدم بطلبات للحصول على التسهيلات المصرفية والقروض وهنا يسترشد مدير قسم الائتمان بذلك لاتخاذ قرار منح الائتمان من عدمه، وكذلك يستخدم النموذج من قبل إدارة التدقيق الداخلي بالمصرف كأداة لتقييم المخاطرة المحيطة بمحفظة القروض ومن ثم تقدير مخصص القروض المتعثرة الواجب تكوينه بخصوص المحفظة. كما يستخدم النموذج أيضاً لتحديد معدل الفائدة على القروض.^(١٩)

تحليل النتائج ومناقشتها

اولاً: مصرف الائتمان العراقي

تأسس في عام ١٩٩٨ برأسمال قدره (٢٠٠) مليون دينار عراقي بموجب اجازة التأسيس المرقمة م/ش/٦٦١٥ في ١٩٩٨/٧/٢٥ واجازة ممارسة الصيرفة في ١٩٩٨/١٠/٦ وتمكن من فتح ابوابه للعمل المصرفي في ١٩٩٨/١٠/١٤.

ومنذ مشاركة بنك الكويت الوطني بنسبة ٧٥% ومؤسسة التمويل الدولية بنسبة ١٠% من رأسمال المصرف في عام ٢٠٠٥، استمر مصرفنا في تعزيز موارده المالية وتطوير خدماته اسهاماً منه في تطوير الاقتصاد العراقي من خلال تقديم الخدمات المتميزة ولمختلف الأنشطة المصرفية والتجارية والاستثمارية التي تدخل تحت احكام قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ كما استمر المصرف خلال العامين الاخيرين في تطوير السلامة الامنية والضبط الاداري في جميع اقسامه وانشطته بما يتفق مع السياسات والاجراءات والقوانين والتعليمات النافذة. وخلال السنة ٢٠١٢ تم انتخاب مجلس ادارة جديد وبموجبه اصبحت نسبة مساهمة بنك الكويت الوطني (٨١)% من رأس المال.

وقد تم تأسيس شركة الائتمان المحدودة للوساطة في بيع وشراء الاوراق المالية بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١٢ برأسمال قدره (١٠٠) مليون دينار (مملوك بكامله لمصرف الائتمان العراقي) للمساهمة في خدمة المستثمرين وتوجيه مدخراتهم نحو الاستثمار الامثل في اسهم الشركات والقيام بالتوسط في بيع وشراء الاوراق المالية وادارة المحافظ الاستثمارية. مؤشرات الأداء المالي لمصرف الائتمان العراقي

(^{١٩}) محمد مطر، التحليل المالي الأساليب والادوات ولاستحداثا العلمية، ط١، الشركة الجديدة للطباعة والتجليد، عمان، ١٩٩٧، ص ١٧٤.

يشير الجدول (٣) إلى مؤشرات الأداء المالي لمصرف الائتمان العراقي للفترة (٢٠٠٩-٢٠١٣) والتي تم الاعتماد عليها كمتغيرات أساسية في النموذج.

جدول (٣)

نتائج تطبيق معادلة Sherrod على مصرف الائتمان

السنة / المتغيرات	X ₁	X ₂	X ₃	X ₄	X ₅	X ₆	z
2009	٥.١٤٤	٨.٥٠١	١.٠٧٦	٠.٤٩٢	١.٧٣٣	٦.٤٣٥	٢٣.٣٨١
2010	٣.٨٢٢	٨.٥٦٥	٠.٧٩٥	٠.٣٢٥	١.٥٥٢	١٠.١٤٤	٢٥.٢٠٣
2011	٥.٧٤٠	٨.٥٥٣	١.١٩٨	٠.٨٣٥	١.٨٢٤	١٢.٦٩٥	٣١.١٤٥
2012	٥.٢٢٦	٨.٦٧٧	١.٠٩٤	٠.٩٠٠	١.٨٤١	٦.٠٥٩	٢٣.٧٩٧
2013	٥.٤٧٤	٨.٧٨٠	١.١٤٤	٠.٤٥٦	١.٧٨٣	٦.٧٧٩	٢٤.٤١٦
المتوسط	5.081	8.544	1.061	0.601	1.746	8.455	٢٥.٥٨٨

المصدر:- إعداد الباحث اعتماد على البيانات الواردة في الميزانية العمومية وكشف الإرباح والخسائر- سنوات البحث

ومن الجدول نلاحظ :-

(١) ان النسب x_1, x_2 هي نسب سيولة وتقيس لنا مدى قدرة المصرف على مواجهة التزاماته قصيرة الاجل عند استحقاقها من خلال استخدام الموجودات المتداولة ان المتغير x_1 والذي يعكس الاهمية النسبية لرأس المال العامل الى اجمالي الموجودات حيث كانت قيمته متقاربة للأعوام (٢٠٠٩، ٢٠١٣، ٢٠١٢) في حين كانت منخفضة عام ٢٠١٠ عندما بلغت حوالي ٣.٨ وكان عند اعلى مستوياته لعام ٢٠١١، اما x_2 والتي تمثل نسبة الأصول السائلة هي الأخرى تكاد تكون متساوية وفي حالة استقرار، اما المتغير x_3 هو الآخر في حالة استقرار طوال المدة المدروسة فهو من مؤشرات الرفع المالي وهو من أكثر أدوات المراقبة أهمية ويساعد في تقييم الهيكل التمويلي للمصرف.

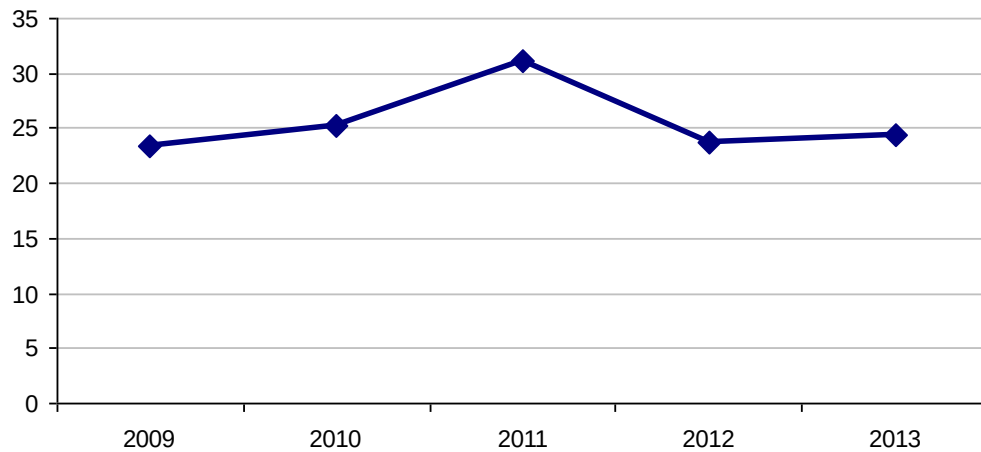
(٢) اما المتغير x_4 والتي تبين لنا مدى فاعلية الموجودات في توليد الارباح والذي يطلق عليه البعض ايضا معدل العائد على الاستثمار، ونجد ان هناك علاقة قوية بين هذه النسبة وقيمة (z) فالمصرف الذي تكون لديه z عالية كان لديه نسب جيدة للمتغير ويتضح لنا ان هذا المتغير في تذبذب فقد انخفض عام ٢٠١٠ مقارنة مع عام ٢٠٠٩ ثم ارتفع عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ لكنه عاود الانخفاض في عام ٢٠١٣، مما يدل على التفاوت في تشغيل واستثمار الموجودات خلال المدة.

(٣) اما المتغيرات x_5, x_6 فهي مؤشرات الرفع المالي وكان x_5 في حالة استقرار طول المدة، في حين نجد ارتفاع نسبة المتغير x_6 للأعوام ٢٠١١، ٢٠١٠ عندما بلغ حوالي ٢.٧ عام ٢٠١١ ثم عاود الانخفاض في العامين الآخرين.

(٤) المهم هو مؤشر الجودة ل (Sherrod) والذي يوضح لنا نقطتين مهمتين اولهما احتمالية عدم تسديد القروض الممنوحة فكانت (z) في افضل مستوياتها للأعوام ٢٠١٠، ٢٠١١ وضمن الفئة الاولى (قروض ممتازة) وعديمة المخاطرة في عدم تسديدها، في حين كان المؤشر للسنوات (٢٠٠٩، ٢٠١٢، ٢٠١٣) دون القيمة المعيارية وضمن الفئة الثانية قليلة المخاطرة في عدم تسديدها، اما الناحية الثانية والتي تتعلق بمؤشر الفشل المالي z فكان في اعلى من القيمة المعيارية ($z < ٢٥$).

الأعوام ٢٠١١، ٢٠١٠ وهو ضمن مرحلة الازدهار المالي وكان ضمن مرحلة الاستقرار المالي للسنوات ٢٠٠٩، ٢٠١٢، ٢٠١٣.

شكل (٢): مسار اندادار معادلة Sherrod على مصرف الائتمان

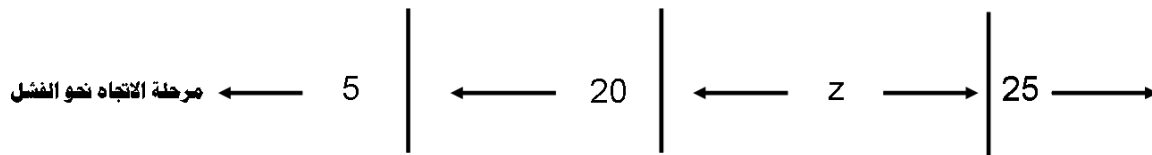


إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

وكانت قيمة المؤشر بالمتوسط للسنوات المدروسة هي ٢٥.٥٨ بمعنى ان المصرف في منطقة الازدهار المالي ومؤشراته جيدة وكما يظهره المخطط التالي:

مرحلة الانحدار المالي

منطقة الازدهار



ثانياً: مصرف الخليج التجاري

تأسس مصرف الخليج التجاري كشركة مساهمة خاصة بموجب شهادة التأسيس المرقمة م ش / ٧٠٠٢ المؤرخة في ٢٠/١٠/١٩٩٩ الصادرة من دائرة تسجيل الشركات وفق قانون الشركات رقم (٣٦) لسنة / ١٩٨٣ المعدل برأسمال قدره (٦٠٠.٠٠٠.٠٠٠) دينار مدفوع بالكامل، باشر نشاطه الفعلي بتاريخ ١/٤/٢٠٠٠ وفتح الفرع الرئيسي أبوابه للجمهور بهذا التاريخ بعد حصوله على إجازة ممارسة الصيرفة الصادرة من البنك المركزي العراقي المرقمة ص.أ/ ١١٥ / ٣/٩/١١٥ والمؤرخة في ٧/٢/٢٠٠٠ وفقاً لإحكام قانون البنك المركزي العراقي رقم (٦٤) لسنة / ١٩٧٦ الملغى ليمارس المصرف أعمال الصيرفة الشاملة وقد تم تعديل عقد تأسيسه بزيادة رأس ماله عدة مرات حتى أصبح (١٠٣,٩٥٠) مليون دينار عراقي بتاريخ ٣٠/١٠/٢٠١١.

اهداف المصرف

- تعبئة الاموال الوطنية بصفة ودائع وتوظيفها في مختلف المجالات الاستثمارية والاعمال المصرفية التجارية الاخرى (المحلية والدولية) وفق القوانين النافذة مساهمة منه في تعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية للبلاد وفق اطار السياسة العامة للدولة بما يحقق اهداف المصرف في التطور والنمو.
- تحقيق اعلى ارباح للمساهمين.
- تطوير وتأهيل وتنمية المهارات المصرفية للموظفين.
- المساهمة في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية والخبرات ودعم الاقتصاد الوطني.
- الحفاظ على الموقع الريادي للمصرف بين المصارف الخاصة الاخرى العاملة في العراق في تقديم افضل الخدمات للزبائن.

- توسيع السوق النقدية وشبكة فروع المصارف .
مؤشر الاداء المالي لمصرف الخليج التجاري
يشير الجدول (٤) الى مؤشرات الاداء المالي لمصرف الخليج للفترة (٢٠٠٩ - ٢٠١٣)
والتي اعتمدها النموذج المستخدم كمتغيرات اساسية .

جدول (٤) نتائج تطبيق معادلة Sherrod على مصرف الخليج

السنة / المتغيرات	X ₁	X ₂	X ₃	X ₄	X ₅	X ₆	z
2009	3.202	4.965	0.801	0.780	1.703	0.374	11.825
2010	3.209	7.444	0.795	0.325	1.553	0.431	13.757
2011	4.908	5.918	1.203	0.725	1.830	0.584	15.168
2012	5.086	3.771	1.228	1.711	1.849	0.644	14.289
2013	5.730	4.995	1.361	1.434	1.964	0.727	16.221
المتوسط	4.427	5.4186	1.0776	0.995	1.7798	0.552	14.252

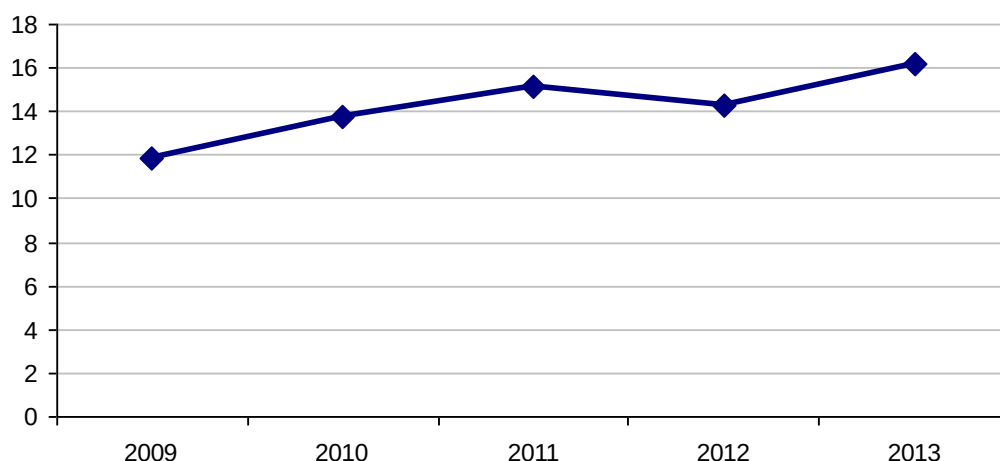
المصدر :- إعداد الباحث اعتماد على البيانات الواردة في الميزانية العمومية وكشف الإرباح والخسائر- سنوات البحث

(١) بالنسبة لمؤشر صافي رأس المال العامل فهو في حالة ارتفاع طوال الفترة المدروسة ووصل عام ٢٠١٣ الى نسبة ٥.٧ بعد ان كان بنسبة ٣.٢ عام ٢٠٠٩ ، ويعني الى تطور وجود السيولة لدى المصرف اما x_2 فهو في حالة عدم استقرار فبعد ان شهد ارتفاع عام ٢٠١٠ مقارنة مع عام ٢٠٠٩ اخذ بالانخفاض للعامين ٢٠١١ و ٢٠١٢ .

(٢) اما x_4 والذي يمثل الربح قبل الفوائد والضريبة والقابل للتوزيع فنجد العلاقة الجيدة بينه وبين المؤشر (z) ففي السنوات التي تكون النسبة عالية (٢٠١٢ - ٢٠١٣) تكون نسبة (z) جيدة وبالعكس .

(٣) والمهم هنا هو مؤشر الجودة (z) للمصرف فعلى الرغم من التحسن في قيمة المؤشر طوال الفترة لكنه يقع ضمن الفئة الثالثة، وهذا يعني ان القروض التي يمنحها المصرف متوسطة المخاطرة ولا بد من قيام المصرف بزيادة مخصص القروض او الديون المشكوك في تحصيلها، والشيء الاهم من ذلك ان المصرف من حيث درجة المخاطرة ومدى تعرضه للإفلاس فهو يقع ضمن الفئة الثالثة (يصعب التنبؤ بمخاطر الفشل المالي)

شكل (٣): مسار انحدار معادلة Sherrod على مصرف الخليج



إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول ٤

ثالثاً:- مصرف بغداد

مؤشرات الاداء المالي لمصرف بغداد.

يشير الجدول (٥) الى مؤشرات الاداء المالي للمصرف للفترة (٢٠٠٩ - ٢٠١٣) والتي تم اعتمادها في النموذج الرياضي واستنادا الى ما ورد في الميزانية العامة وميزان الارباح والخسائر للفترة اعلاه.

جدول (٥) نتائج تطبيق نموذج Sherrod على مصرف بغداد

السنة / المتغيرات	X ₁	X ₂	X ₃	X ₄	X ₅	X ₆	z
2009	3.425	5.308	0.861	0.834	1.591	0.553	12.572
2010	1.566	6.569	0.433	0.337	1.369	0.393	10.667
2011	1.701	6.610	0.558	0.571	1.394	0.410	11.244
2012	2.144	7.276	0.558	0.456	1.427	0.479	12.360
2013	2.258	7.266	0.578	0.440	1.437	0.513	12.492
المتوسط	٢.٢١٨	٦.٦٠٥	٠.٥٩٧	٠.٥٢٧	١.٤٤٣	٠.٤٦٩	11.867

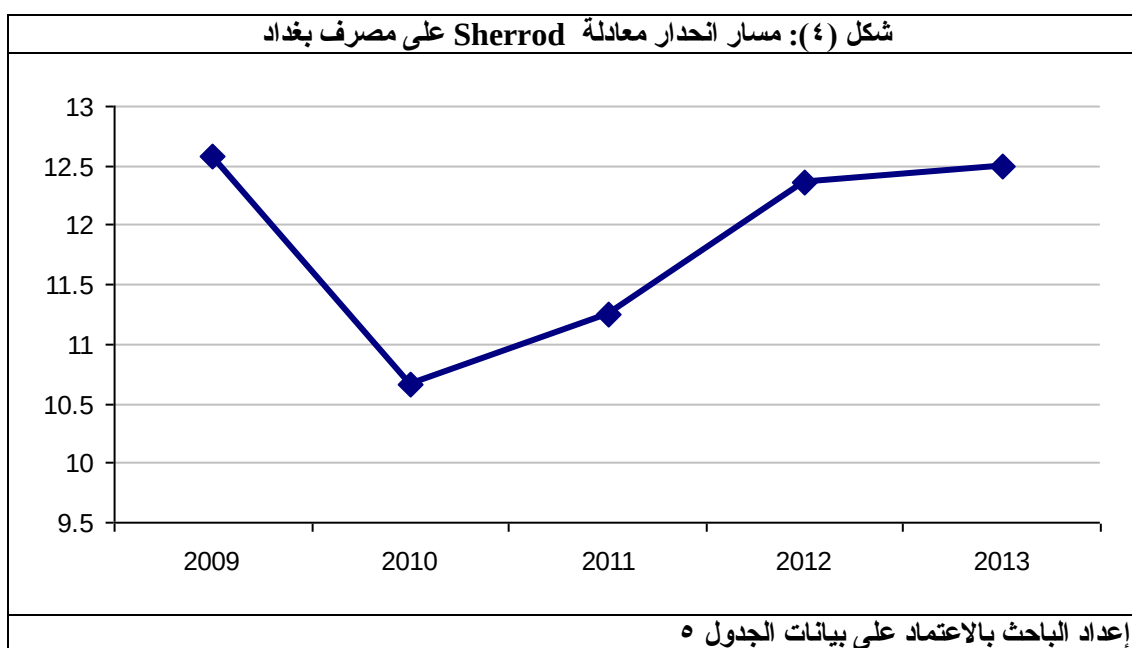
المصدر:- إعداد الباحث اعتماد على البيانات الواردة في الميزانية العمومية وكشف الإرباح والخسائر- سنوات البحث

ومن الجدول نلاحظ :-

(١) بالنسبة للمؤشر الاول X_1 وهو رأس المال العامل فكان في اعلاه لعام ٢٠٠٩ وانخفض للأعوام (٢٠١٠-٢٠١١) وعاد الارتفاع للأعوام (٢٠١٢-٢٠١٣) وهو يمثل رأس المال التشغيلي للمصرف وتعتمد سيولة المصرف عليه ولم يكن بالنسب المقبولة. اما X_2 والذي بين لنا قدرة المصرف على مواجهة التزاماته ولا سيما القصيرة الاجل فهو في حالة تطور عبر سنوات البحث حتى وصلت النسبة الى حوالي ٧.٣ عام ٢٠١٣ بعد ان كانت بحوالي ٥.٨ عام ٢٠٠٩ ، اما المتغير X_3 فان في اعلى مستوى له عام ٢٠٠٩ وانخفض بشكل كبير عام ٢٠١٠ وبشكل عام هو في حالة تذبذب ، علما انه من المتغيرات المهمة للتعرف على الهيكل التمويلي للمصرف.

(٢) اما x_4 والذي يبين لنا فاعلية الموجودات المتداولة في توليد الربح فهو الاخر في حالة تذبذب وعدم استقرار ودون المستوى المطلوب ولا سيما للسنوات ٢٠١٠، ٢٠١٢، ٢٠١٣ علما ان هناك علاقة قوية بين قيمة المتغير والمؤشر (z).

(٣) والذي يهمننا اكثر هو مؤشر الجودة (z) للمصرف فهو يقع ضمن الفئة الثالثة من المخاطر الخاصة بالإقراض ومما يعني وجود قروض مشكوك في تحصيلها من قبل المصرف والقروض ضمن فئة قروض متوسطة المخاطرة، اما من حيث درجة تعرضه للفشل المالي فالمؤشر ضمن الفئة الثالثة (يصعب التنبؤ بمخاطر الفشل المالي). وهو باق في مرحلة عدم الاستقرار المالي (المنطقة الرمادية). ويمكن عرض مؤشر الجودة بالمخطط التالي والذي يوضح التطورات الحاصلة في المؤشر.



رابعاً: مصرف الاتحاد العراقي

تأسس مصرف الاتحاد العراقي كشركة مساهمة برأسمال قدرة ملياري دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة ٩٣٢١ والمؤرخة في ٢٣/٩/٢٠٠٢ الصادرة عن دائرة مسجل الشركات وحصل على اجازة الصيرفة بموجب كتاب البنك المركزي العراقي المرقم ٣٤٠/٣/٩ والمؤرخ في ٢٠٠٤/٣/٩ وبأشهر اعماله ٢٠٠٤/٤/١٩ وحصلت تطورات واضحة على رأسماله المدفوع حتى وصل الى ٥٩ مليار دينار عراقي عام ٢٠٠٩ وثم ازداد الى ١٠٠ مليار عام ٢٠١٢.

اهداف المصرف

- ١- تعبئة المدخرات الوطنية وتوظيفها في الانشطة الاستثمارية المختلفة وفقاً لأحكام المادة ٢٧ من قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ والمساهمة في تطوير الميزة التنموية للقطر وفقاً لإطار السياسة العامة للدولة.
 - ٢- تحقيق أعلى ربحية للمساهمين.
 - ٣- المحافظة على الموقع المتميز للمصرف بين المصارف المحلية الاخرى والعامله من داخل وخارج العراق في مجال تقديم افضل الخدمات المصرفية.
 - ٤- تنمية الموارد البشرية وتأهيلها لمواكبة التطورات المصرفية العالمية.
- مؤشرات الاداء المالي لمصرف الاتحاد العراقي
- من الجدول (٦) نلاحظ مؤشرات الاداء المالي للمصرف للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣ وهي نسب يعتمدها النموذج اولا وتم استخراجها من الميزانية العامة وكشف الارباح والخسائر .

جدول (٦)
نتائج معادلة Sherrod لمصرف الاتحاد العراقي (٢٠٠٩-٢٠١٣)

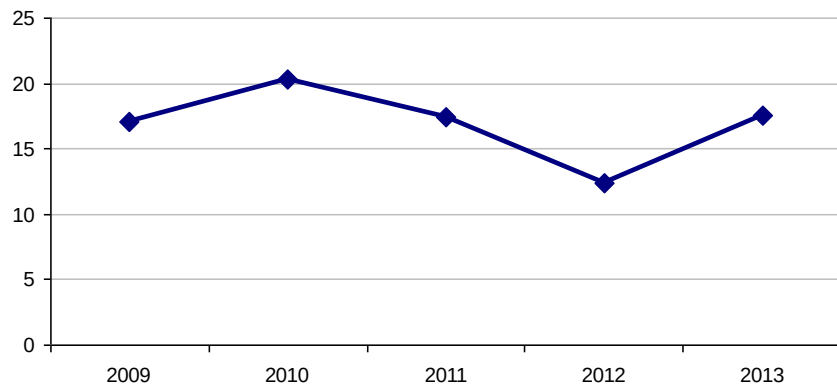
السنة / المتغيرات	X ₁	X ₂	X ₃	X ₄	X ₅	X ₆	z
2009	٦.٣٦١	٥.٧٠٨	١.٥٦٨	٠.٥٩٧	٢.١٧٤	٠.٦٠٧	١٧.٠١٤
2010	٨.٣٨٨	٤.٧٧٤	٢.٠٠٩	١.٦٥٩	٢.٨١٦	٠.٧١٤	٢٠.٣٦١
2011	٦.٦١٣	٥.٦٥٣	١.٥٥٨	٠.٦٢٧	٢.١٦٣	٠.٧٩١	١٧.٤٠٥
2012	٣.٠١٦	٥.٤٠٦	٠.٦٨٥	٠.٧١٦	١.٤٩٢	١.٠٦٥	١٢.٣٨٠
2013	٦.٨١١	٣.٧٠٧	١.٥٢٥	٢.١٤٢	٢.١٢٧	١.٢٤٠	١٧.٥٥٢
المتوسط	٦.٢٣٧	٥.٠٤٩	١.٤٦٩	١.١٤٨	٢.١٥٤	٠.٨٨٣	١٦.٩٤٢

المصدر:- إعداد الباحث اعتماد على البيانات الواردة في الميزانية العمومية وكشف الأرباح والخسائر- سنوات البحث

ومن الجدول نلاحظ :-

- (١) ان المتغير x_1 كان في اعلى مستوياته عام ٢٠١٠ ثم انخفض ووصل عند مستوى منخفض عام ٢٠١٢ عندما بلغ حوالي ٣.٠ وهذا يعني ضعف رأس المال التشغيلي للمصرف بالنسبة لإجمالي موجوداته، اما المتغير x_2 وهو احد نسب السيولة المهمة لمواجهة الالتزامات قصيرة الاجل فكان في اعلى مستوياته عام ٢٠٠٩ عندما بلغ حوالي ٥.٧ واخذ بالانخفاض وكان عند ادنى مستوى له عام ٢٠١٣ عندما بلغ ٣.٧ .
- (٢) المتغير x_4 والذي يبين لنا مدى استطاعة المصرف بتشغيل الموجودات وتوليد الربح فكان في افضل مستوياته عام ٢٠١٣ عندما بلغ حوالي ٢.١ في حين كان بمستوى منخفض للأعوام ٢٠٠٩ ، ٢٠١١ ، ٢٠١٢ عندما بلغ حوالي ٠.٥٩ ، ٠.٦٢ ، ٠.٧١ على التوالي .
- (٣) اما مؤشر جودة شيرود (z) فكان ضمن الفئة الثانية لعام ٢٠١٠ (احتمال قليل للتعرض للفشل) ولكنه اخذ بالانخفاض للأعوام التالية وهذا يعني انحدار المصرف نحو منطقة الفشل المالي ولا سيما عام ٢٠١٢ عندما بلغ المؤشر حوالي ١٢.٤ كما ان القروض التي يمنحها المصرف مشكوك باسترجاعها من قبل المقترضين وتتواجد فرص التعرض للمخاطرة بمنحها ويمكن عرض تطور مؤشر الجودة بالشكل التالي:

شكل (٤): مسار انحدر معادلة Sherrod على مصرف الاتحاد العراقي



إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول ٦

خامساً: مصرف الشمال للتنمويل والاستثمار

١- تأسس المصرف (كشركة مساهمة) عام ٢٠٠٤ برأسمال (٢,٥) مليار دينار بموجب شهادة التأسيس المرقمة ٩٧١٢ والمؤرخة في ٢٠٠٣/١٠/٧ مدفوع منه (١,٢٥) مليار دينار.

٢- حصلت موافقة البنك المركزي العراقي بكتابه المرقم (٣٤١/٣/٩) في ٢٠٠٤/٣/٩ على منح المصرف اجازة الصيرفة وقد باشر الفرع الرئيسي بتقديم الخدمات المصرفية للزبائن بتاريخ ٢٠٠٤/٤/١.

رأس مال المصرف

أ- تم بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/٢١ زيادة رأس المال الى (١٠) مليار دينار بعد ان كان (٢,٥) مليار دينار.

ب- استجابة لمتطلبات الوضع المالي تم زيادة رأس المال ليصبح (٢٥) مليار دينار وذلك بتاريخ ٢٠٠٦/٨/١٦.

ت- اشارة الى موافقة اجتماع الهيئة العامة باجتماعها ليوم ٢٠١١/٥/٢٨ تمت مناقشة التقرير السنوي لعام ٢٠١٠ وحصلت الموافقة على زيادة رأسمال المصرف ليصبح (١٧٥) مليار دينار وتم اكمال اجراءات الزيادة وحسبما جاء بكتاب دائرة مسجل الشركات العدد/ ٢٢٧٤١ في ٢٠١١/٩/٢١.

ث- حصلت موافقة الهيئة العامة باجتماع ليوم ٢٠١٢/٦/٢ على زيادة رأس المال للمصرف ليصبح (٢١٠) مليار دينار حسب ما جاء بكتاب دائرة مسجل الشركات العدد/ ١٦٥١٣ في ٢٠١٢/٧/٢٥ وقد اكتملت اجراءات الزيادة.

مؤشرات الاداء المالي لمصرف الشمال

من الجدول (٧) نلاحظ مؤشرات الاداء المالي للمصرف للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣ وقد اعتمدنا على البيانات المالية من ميزانيات المصرف لحساب متغيرات النموذج وقد ظهرت كما يلي :

جدول (٧)
نتائج متغيرات النموذج لمصرف الشمال للفترة (٢٠٠٩-٢٠١٣)

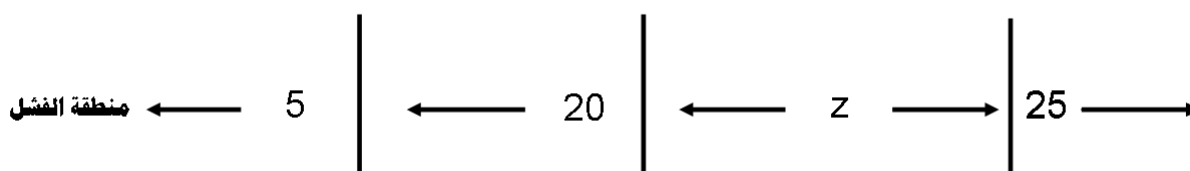
السنة / المتغيرات	X ₁	X ₂	X ₃	X ₄	X ₅	X ₆	z
2009	٣.٤٢٩	٥.٣١٢	٠.٨٦١	٠.٨٣٤	١.٥٩١	٠.٥٥٣	١٢.٥٨٠
2010	٢.١٤٦	٤.٩٧٨	٠.٥٩٦	٠.٦٧٣	١.٤٤٧	٠.٣٨٥	١٠.٢٢٥
2011	١.٨٢٤	٤.٤٣٦	٠.٨٢٩	٠.٩٣٠	١.٤٩٥	٠.١٨٣	٩.٧١٧
2012	٠.٩٧٢	٥.١١٦	٠.٦٠١	٠.٨٥٨	١.٤٤٩	٠.١٥٠	٩.١٤٦
2013	٢.٤٠٠	٥.١٧٤	٠.٦٨٦	٠.٦١١	١.٤٩٣	٠.٣٥٧	١٠.٧٢١
المتوسط	٢.١٥٤	٥.٠٠٣	٠.٧١٤	٠.٧٨١	١.٤٩٥	١.٦٢٨	١٠.٤٧٧٨

المصدر:- إعداد الباحث اعتماد على البيانات الواردة في الميزانية العمومية وكشف الأرباح والخسائر- سنوات البحث.

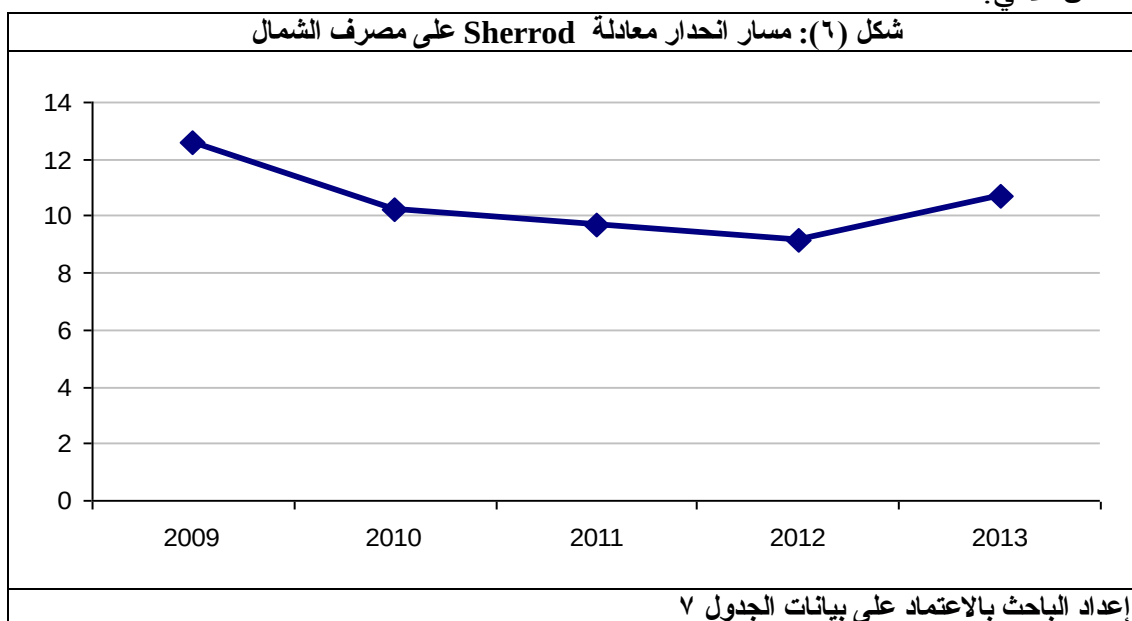
ومن الجدول نلاحظ ان قيمة المؤشر z في انخفاض مستمر للفترة (٢٠٠٩-٢٠١٢) وهذا يعني ان المصرف يتجه نحو الانحدار المالي للفشل ولم يستطع معالجة اسباب الانحدار كما موضح بالمخطط التالي :

الانحدار نحو الفشل

منطقة الازدهار



كما ان القروض التي يمنحها المصرف ذات درجة مخاطرة من حيث تعثر سدادها من قبل المقترض ، كما ان المصرف من حيث مؤشر الفشل المالي يقع في الفئة الثالثة وهي فئة الصعوبة في تحديد الفشل (المنطقة الرمادية) وهو سائر نحو الانحدار المالي للوقوع بالفشل وكما يظهره الشكل الاتي:



الخلاصة

- ومن خلال التحليل السابق لمؤشر الجودة لـ (Sherrod) يمكن توضيح المؤشرات الايجابية والسلبية للمصارف عينة البحث من خلال مقارنتها مع المتوسط المعياري للمؤشر وكما يلي:
- اولاً: المصارف التي مؤشرات ايجابية وهي في منطقة الاستقرار والازدهار.
- ١- مصرف الائتمان العراقي : حيث بلغ متوسط قيمة (Z) اكثر من ٢٥ وكانت مؤشرات ايجابية اكثر من السلبية والتي كانت قريبة جداً من الدرجة المعيارية.
 - ثانياً: المصارف التي مؤشرات غير مستقرة وفي طريقها لمنطقة الانحدار المالي وهي حسب التسلسل من حيث درجة المؤشر:
 - ١- مصرف الاتحاد العراقي: حيث بلغت درجة المؤشر بالمتوسط ١٦.٩٤٢ والمصرف ضمن الفئة الثالثة (يصعب التنبؤ بمخاطر الفشل) وكانت درجة المؤشر تشير الى التذبذب وعدم الاستقرار وعلى المصرف معالجة بعض النسب في المؤشر.
 - ٢- مصرف الخليج التجاري: على الرغم من الاتجاه التصاعدي في درجة المؤشر التي كانت بارتفاع مستمر طوال فترة الخمسة سنوات ولكنه بقي ضمن الفئة الثالثة ($20 > Z > 5$) ولكن يمكن للمصرف اذا استمرت قيمة المؤشر بالارتفاع ان يصل الى مرحلة الاستقرار ثم الازدهار.
 - ٣- مصرف بغداد: بلغت متوسط قيمة (Z) حوالي ١١.٩ والمصرف لم يستطع تحسين قيمة المتغيرات في النموذج وبقيت عند مستواه في السنة الاولى من الدراسة وقد تنخفض قيمة المؤشر في السنوات اللاحقة وهو ضمن الفئة الثالثة (المنطقة الرمادية) التي يصعب فيها التنبؤ بالفشل).
 - ٤- مصرف الشمال: ان قيم المؤشر (Z) في حالة انخفاض وعدم استقرار وهو في طريقه الى الانحدار لمنطقة الفشل المالي اذا لم يتخذ الاجراءات الكفيلة لمعالجة نقاط الضعف.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات :

- ان الغرض السابق للجانب النظري والعملية يوفر لنا فرص موضوعية لاستنباط الاستنتاجات الآتية:
- ١- يعد الفشل المالي من الظواهر السلبية التي قد تتعرض لها المؤسسات المالية والشركات وقد تؤدي بخروجها من السوق .
 - ٢- هناك العديد من النماذج الرياضية ومنها نموذج Sherrod يمكن تطبيقها على المصارف العراقية للاسترشاد بها وتجنب الوصول الى مرحلة الانحدار المالي واتخاذ الاجراءات اللازمة لحل المشاكل.
 - ٣- ان اغلب النماذج الرياضية للتنبؤ بالفشل المالي تشترك في عدد من النسب المالية ومن خلال القوائم المالية المنشورة يمكن التنبؤ وتقييم وضع المؤسسة المالية او الشركة.
 - ٤- تفاوتت قيمة المؤشر بين المصارف عينة البحث واغلبها (الاتحاد-الخليج-بغداد-الشمال) كانت تقدم قروضاً من الفئة الثالثة ولا بد للمصارف ان تتوخى الحذر من احتمالية تأخير تسديد القروض وان تقوم بزيادة مخصص الديون المتعثرة.
 - ٥- كشف التحليل ان مصرف الائتمان العراقي هو افضل المصارف في العينة وكانت محفظة قروضه من الفئة الاولى وهي خالية من المخاطر.
 - ٦- ان مصرف الشمال وبغداد يشيران باتجاه منطقة الانحدار المالي نحو الفشل اذا لم تتخذ الاجراءات الكفيلة لمعالجة عدم استقرار مؤشرات نسبها المالية.

التوصيات :

- ١- استحداث اقسام او وحدات لإدارة الخطر ومهمتها الاساسية هي التحليل واستكشاف مواقع الخطر ومعالجتها من الناحية المالية والادارية.
- ٢- ضرورة الكشف المبكر عن حالات الانحدار المالي من اجل الاسراع بمعالجته قبل تفاقمه.
- ٣- ضرورة توجيه المؤسسات المالية باستخدام النماذج الرياضية للتنبؤ بالفشل المالي بوصفها اداة للإنذار المبكر عن حالة المصرف .
- ٤- ضرورة تبني المصارف ولاسيما المالية خيارات او خدمات مالية جديدة مثل التأجير والتشييد والدخول في الاستثمارات لتوسيع العمليات وتقليل المخاطر.

المصادر

اولاً: الكتب العربية والمترجمة

١. جمال شحات، طرق ووسائل علاج الفشل المالي للشركات/ متاح على الموقع <http://98se.blogspot.com>
٢. دريد كامل ال شبيب، الإدارة المالية لشركات المتقدمة، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠١٠.
٣. رشاد العطار، الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الاولى، دار البركة، عمان ٢٠٠١.
٤. زهراء صالح الخياط، استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بفشل المصارف، مجلة تنمية الرافدين، العدد ١٢٥، المجلد ٣٦، ٢٠١٤.
٥. صلاح عبد الرحمن الطالب، تكييف ادوات التحليل المالي لقياس مستوى إنجاح منشآت الأعمال، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد، سنة، ٢٠٠٠.
٦. علاء الدين جبل، تحليل القوائم المالية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية جامعة حلب، سوريا، ٢٠٠٤.
٧. علي عبد الامير فليفل، استعمال نموذج Z-score للتنبؤ بإفلاس منظمات الاعمال، رسالة ماجستير غير منشورة شبكة الاعلام العراقية، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، بغداد ٢٠١٤.
٨. عيسى الجهماني، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر المصارف، دراسة على القطاع المصرفي - في الأردن، مجلة الإدارة العامة، ٢٠٠٠.
٩. غريب احمد محمد، مدخل محاسبي للقياس والتنبؤ بتعثر الشركات، دراسة في شركات قطاع الاعمال، مصر العربية - مجلة البحوث التجارية- العدد الثالث والعشرين، ٢٠٠١.
١٠. فايز عبيدات محمد، أسباب تعثر المشروعات الصناعية في الأردن، مجلة دراسات العلوم الإنسانية، المجلد ٢٠، العدد الثالث، ١٩٩٣.
١١. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، ط ١، رام الله، فلسطين، ٢٠٠٨.
١٢. محمد محمود المكاوي، التعثر المصرفي الإسلامي، الأسباب الآثار، بدائل المواجهة، مكتبة العصر للنشر والتوزيع، مصر، ٢٠١٠.
١٣. محمد مطر، التحليل المالي الأساليب والأدوات والاستحداث العلمية، ط ١، الشركة الجديدة للطباعة والتجليد، عمان، ١٩٩٧.
١٤. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في تحليل المالي الاساليب والأدوات، والاستخدامات العلمية، مطبعة الطليعة، عمان، ٢٠٠٣.
١٥. مرعي حسن بني خالد، دور التحليل الائتماني في الحد من تعثر القروض المصرفية، دراسة على بعض البنوك الأردنية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد ٢٣، العدد ٦٤ السنة ٢٠٠٣.

١٦. نبيل عبد السلام، الفشل المالي للمشروع- التنبؤ والعلاج - منهج تحليل، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، ٢٠٠٣.
١٧. هلا بسام عبد الله، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات المساهمة، تنمية الرافدين، جامعة الازهر بغزه، فلسطين، ٢٠٠٤.
١٨. وصاف سعدي، الصناعة المصرفية والتحويلات العالمية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، واقع وتحديات، ٢٠٠٩.
- ثانياً: المصادر باللغة الأجنبية

19-Yousif H.M. Ashourard majed M. El-Farra, 2002, "Business Faiure in the Gaza strip Bankers, view poirt , " Journal of the Islamic university of Gaza , vol.10, No.1.(www.jugaza.edu.pslaral research larticles , volume.10.pdf).

20-Edward 1.Altam , 2000 " Predicting Financial Distyess of companies; Revisiting , the 2- score and zota model "Newyork universtye www-Altam Pdf.

21Coldan, Tawaws theory of Financial distress, The jurnal of Financial, may, 1978, p347

22-Avot lvars, why project managmeny Fail? , California management review, vol xxi, No 1 , 1969 , p76

ملحق (١) بعض البيانات المالية للمصارف عينة البحث كما وردت في كشف الميزانية العامة والارباح والخسائر (الف دينار)

السنوات					البيان	اسم المصرف
2013	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩		
٦٠٠٠٨٨٢٣٢	558682149	424122919	٥٩٣٦٠٠١٢١	٣٦٢٢٢٢٢٠٢	الموجودات المتداولة	مصرف الائتمان العراقي
٢٩٠٧٣٥٠	٢٨٩٧٠٧٣	١١٩٧٠٦٧	١٣٣١٨١٣	١٧٣٨٩٦٠	الموجودات الثابتة	
٦٠٢٩٩٥٥٨٣	٥٦١٥٧٩٢٢٢	٤٤٤١٢٢٩١٩	٥٩٤٩٣١٩٣٤	٣٦٣٩٦١١٦٢	اجمالي الموجودات	
٥٨٨٢٢٤٤٣٥	٥٤١٤١٧٥٥٩	٤٢٢٠٦٧٨٢٤	٥٦٦١٦٢٤٠٦	٣٤٣١٧٨٥٧١	الموجودات السائلة	
٤٠٥٩١٦٢١٥	٣٨١٠٣١٧٣٩	٢٩٢١٥٧٤٣٢	٤٥٩٨٣٨٤٧٥	٢٥٢٠٨٤٥٢٥	المطلوبات المتداولة	
١٩٧٠٩٧٣٦٧	١٧٥٥٤٧٤٨٣	١٥١٩٦٥٤٨٧	١٣٥٠٩٣٤٦٠	١١١٩١٢٦٣٦	حقوق المساهمين	
١٣٧٤٦٢١٩	٢٥٢٨٠١٦٦	١٨٥٣١٥٢٥	٩٦٧٦٦٩٦	٨٩٥٦٤٠٣	فائض الربح القابل للتوزيع	

السنوات					البيان	اسم المصرف
2013	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩		
٧٣٩٦٩٣٢٩٨	٤٠١٧٠١٥٤٦	٣٢٣٦٨٢٨٨٥	٨٥٠٢٣٠٣١٧	٤٩٢١٦٦٥٩١	الموجودات المتداولة	مصرف الخليج التجاري
٤١٧٨٥٩٤٠٦	٢٣١٦٤٧٥٠٦	٢٠١١٧٩٨٨	٣١٣٣١٨١٣	٣٣٩٠٣٢٣٥	الموجودات الثابتة	
٧٨١٤٧٩٢٣٩	٤٢٤٧٦٦٢٩٧	٣٤٣٨٠٠٨٧٣	٥٩٤٩٣١٩٣٤	٥٥١٠٦٩٨١٦	اجمالي الموجودات	
٤٣٣٧٢٤٤٨٢	١٧٧٩٩٩٠٠١	٢٢٦٠٨٢٢٢٥	٤٩٢٠٩٩٦٤٢	٣٠٣٩٨٥٠٧٥	الموجودات السائلة	
٤٧٦١٦٧٤٣٢	٢٧٤٥١٠٥٨٢	٢٢٤٤١٦١١٧	٧٣٧٩٣٤٣٤٧	٣٨٨٣٨٥١٠٥	المطلوبات المتداولة	
٣٠٣٩٨٤١٠٠	١٤٩٠٨٧٥٠٩	١١٨١٨٣٩٥٦	١٣٥٠٩٣٤٦٠	١٢٦٦٨٤٧١١	حقوق المساهمين	
٥٦٠٢٦٩٥	٣٦٣٤٢٩٣٧	١٢٤٧٠٣٣٧	٩٠٦٧٦٦٩٦	٢١٤٨٠٩٦١	فائض الربح القابل للتوزيع	

السنوات					البيان	اسم المصرف
2013	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩		
١٧٠٨٠٩٣٧٢٥	١٢٥٧٤٠٧٨٣٥	٨٤١٢٤٥٢٩١	٩٣٠٨٠٧٧٥٠	٤٩٢١٦٦٥٩١	الموجودات المتداولة	مصرف بغداد
٥٦٨١٠٨٣٣	٤٣٤٤٧١٤٩	٣٤٠١٣٠٤٥	٣٠٢٥٤٨٦٠	٢٢٩٠٣٢٢٥	الموجودات الثابتة	
١٧٦٤٩٠٤٥٥٨	١٣٠٠٦٥٤٩٨٤	٨٧٥٢٦٧٣٣٦	٩٦١٠٦٢٦١٠	٥١٥٠٦٩٨١٥	اجمالي الموجودات	
١٤٢٤٨٧٥٧١٠	١٠٥١٥١٩٩٤٥	٦٤٢٨٥٣٥٤٣	٧٠١٤٦١٥٠٣	٣٠٣٧٨٥١٧٥	الموجودات السائلة	
١٤٧٣٦٤٣١٤٤	١٠٩٣٤٠٢١٣٦	٧٥٣٦٤٧٤٩٦	٨٤٢٢٧٤٦٩٥	٣٨٨٣٨٥١٠٥	المطلوبات المتداولة	
٢٩١٢٦٢٤١٤	٢٠٧٢٥٢٨٤٨	١٣٩٦١٩٨٤٠	١١٨٧٨٧٩١٥	١٢٦٦٨٤٧١١	حقوق المساهمين	
٣٨٧٩٧٠٧١	٢٩٦٣٧٥٠٢	٢٤٩٧٢٢٦٥	١٦٢١١٢٠٩	٢١٤٨٠٩٦١	فائض الربح القابل للتوزيع	

السنوات					البيان	اسم المصرف
2013	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩		
٤٧٦٩٦٣١٧٥	٦٠٣٦٧٣٨٠٨	١٣٦٥٠٤٧٨٨	٩٧٠٧٣٣١٣	١١٠١١٨٦٠٧	الموجودات المتداولة	مصرف الاتحاد العراقي
١٧٣٧٥٠٢٣	١١٣٠٧٨٢٢	٨١٣٨٢٦٢	٨٤٩٠١٦٣	٨٧٧١٦٤٥	الموجودات الثابتة	
٤٩٤٣٣٥١٩٨	٦١٤٩٨١٦٣٠	١٤٤٦٤٣٠٤٩	١٠٥٥٦٣٤٧٦	١١٨٨٩٠٢٥٤	اجمالي الموجودات	
٢٠٣٦٣٤٣٤٧	٣٦٩٤٣٠١١٣	٩٠٨٥٤٩٩٥	٥٦٠١٣٠٦٨	٧٥٤٠١٣٧٠	الموجودات السائلة	
٢٧٨٩٠٩٥٨٢	٤٩٤٥٧٦٢٢٢	٨٠٢٣٦٦١٤	٤٤٩٨٤٥٦٥	٦٥٦٣٥٥١٨	المطلوبات المتداولة	
٢١٥٤٢٥٦١٦	١٢٠٤٠٥٤٠٨	٦٤٤٠٦٤٣٥	٦٠٥٧٨٩١١	٥٣٢٥٤٧٣٥	حقوق المساهمين	
٥٢٩٤٢٨٦٥	٢٢٠٠٨٠٥١	٤٥٣٤١٠٠	٨٧٥٤٨٦٧	٣٥٥٠٠٩٣	فائض الربح القابل للتوزيع	

السنوات					البيان	اسم المصرف
2013	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩		
١٥٢٠٢٧٦٩٥٦	١٤٢٠٩٨١٦٠٥	٧٩٩٨٩٦٣٩٥	٨٥٠٢٣٠٣١٧	٤٩٢٢٦٦٥٩١	الموجودات المتداولة	مصرف الشمال
٨٨٣٥٨٠١٦	١٨٣٦٤٠٠٤٨	١١٩١٦٥٣٧٢	٣٩٠٤٥٣١٢١	٢٢٩٠٣٣٢٥	الموجودات الثابتة	
١٦٠٨٦٣٤٩٧٢	١٦٠٤٦٢١٦٥٣	٩١٩٠٦١٧٦٧	٨٨٩٦٨٣٤٣٩	٥١٥٠٦٩٨١٦	اجمالي الموجودات	
٩٢٤٧٢٧٣١٦	٩١٢١٤٤٣٨٨	٤٥٢٩٨٢١٦٦	٤٩٢٠٩٩٦٤٣	٣٠٣٩٨٥٠٧٥	الموجودات السائلة	
١٢٩٣١٥١١٨٧	١٣٢٩٢٤٦٤٦١	٧٠١٣١١٤٢٢	٧٣٧٩٣٤٣٤٧	٣٨٨٣٨٥١٠٦	المطلوبات المتداولة	
٣١٥٤٨٤٧٨٥	٢٧٥٣٧٥١٩٢	٢١٧٧٥٠٣٤٥	١٥١٧٤٩٠٩٢	١٢٦٦٨٤٧١١	حقوق المساهمين	
٤٩١١٧٨٣٠	٦٨٨١٣١٤٩	٤٢٧١٦٧٧٦	٢٩٩٣١٥١٦	٢١٤٨٠٩٦٩	فائض الربح القابل للتوزيع	